بيان

وفد جمهورية مصر العربية

أمام الدورة السابعة والستين

للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

يلقيه

السيد الدكتور/ محمد شاكر المرقبى

وزير الكهرباء والطاقة المتجددة

٢٥-٢٩ سبتمبر ٢٠٢٣

السيدات والسادة

أود بداية أن أتوجه بالتهنئة للسيد السفير رئيس المؤتمر ، متمنياً له التوفيق والسداد في إدارة أعمال الدورة السابعة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومؤكداً على دعم مصر الكامل لإنجاح أعماله.

السيد الرئيس،

ينعقد المؤتمر العام هذه السنة على خلفية واقع دولي مضطرب وظروف استثنائية تلقي بظلالها على عمل الوكالة، وهي المستجدات التي فرضت على الدول أعضاء الوكالة والسكرتارية مسئوليات مضاعفة من أجل تضافر جهودنا بغية الارتقاء بمختلف مجالات عمل الوكالة بالصورة التي تتسق مع ولاية الوكالة الفنية وفي إطار من المصداقية وعدم التمييز وبما يبعدها عن التسييس وحالة الاستقطاب الدولي الراهنة.

ومن هذا المنطلق، تؤكد مصر دعمها الكامل للوكالة وتعرب عن تطلعها لأن تشهد الدورة الحالية للمؤتمر العام للوكالة العودة للعمل إلى روح فيينا التوافقية وتدارك ما شهدته الدورة الماضية من خلافات، وذلك حرصاً على منظومة الاستخدامات السلمية ومنع الانتشار ونزع السلاح النووي، والتي باتت تواجه تحديات متزايدة تتطلب تكاتف كافة الأطراف الدولية الفاعلة والتحلي بالإرادة السياسية الواجبة لدرء أي تصدع إضافي يواجه مستقبل المنظومة.

السيد الرئيس،

لقد حرصت مصر خلال العام الماضي على تقديم كافة أشكال الدعم للوكالة، وذلك انطلاقاً من قناعتها الراسخة والكاملة بمحورية الدور الذي تلعبه في إطار شعار "الذرة من أجل السلام والتنمية"، وهو الأمر الذي ظهر جلياً خلال استضافة شرم الشيخ لقمة تغير المناخ الأخيرة في نوفمبر ٢٠٢٢ والتي شهدت ولأول مرة إقامة جناح خاص باسم الوكالة للترويج لدور الطاقة النووية كمساهم وشريك أساسي في تحقيق أهداف خفض الانبعاثات الكربونية أسوة بمصادر الطاقة المتجددة.

ويُضاف إلى ما تقدم، قيام مصر خلال عام ٢٠٢٣ بالاشتراك مع بلجيكا في ترأس المفاوضات الخاصة بموازنة الوكالة للعامين المقبلينّ، وهو المسار الذي أفضى إلى نجاح هام بفضل دعم الدول الأعضاء والسكرتارية في التوصل إلى توافق عام حول كافة بنود الموازنة وذلك بالرغم من الوضع الاقتصادي المعقد والمتردي عالمياً وحالة الاستقطاب السياسي السائدة، وهو الإنجاز الجماعي الذي سُيمكن الوكالة من تحقيق الاستقرار المالي اللازم والتخطيط الفعال للاضطلاع بمهامها المستقبلية على النحو المطلوب.

وتعرب مصر في هذا السياق عن تقديرها لصندوق التعاون الفني الذي تساهم من خلاله الوكالة في تعزيز استفادة الدول من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، إلا أنها تقدر أن الوقت قد حان لمعالجة المشكلة الهيكلية المتمثلة في النقص الحاد لمحدودية

الموارد المالية لهذا الصندوق والتي لا تلبي بأي حال طموحات الدول النامية المتزايدة في تسخير الطاقة النووية لخدمة أهداف التنمية المستدامة، الأمر الذي يؤثر بالسلب على فرص ترجمة الحق غير القابل للتصرف للدول أطراف معاهدة منع الانتشار في إجراء بحوث تطوير وإنتاج الطاقة النووية واستخداماتها في الأغراض السلمية إلى واقع ملموس على الأرض.

السيد الرئيس،

لقد شهد العام الماضي استمراراً للتعاون والحوار المباشر والمثمر بين مصر والوكالة في إطار متابعة تطورات مشروع إقامة أربع وحدات لمحطة الطاقة النووية في منطقة الضبعة بمحافظة مطروح، ويشرفني في هذا السياق أن أتشارك معكم أخر تطورات المشروع، حيث تم الحصول على إذن الإنشاء لكافة الوحدات النووية الأربعة للمحطة من هيئة الرقابة النووية والإشعاعية بمصر وذلك بعد التحقق من كافة المستندات والوثائق الفنية الدالة على استخدام أعلى معايير الأمن والأمان، ومن ثم الانتقال إلى مرحلة البدء الحقيقي في أعمال الإنشاءات في مدة زمنية لا تتجاوز العام الواحد وهي سابقة عالمية فريدة من النادر أن تحدث في موقع واحد لمحطة نووية.

ويسرني أن انتهز هذه المناسبة لإعلان انتهاء إجراءات تصديق مصر على اتفاقية الأمان النووي وقيامها بإيداع وثائق التصديق لدى السيد رفائيل جروسي مدير عام الوكالة على هامش أعمال الدورة الحالية للمؤتمر العام.

السيد الرئيس،

تحرص مصر في تنفيذ هذا المشروع وفي ممارسة كافة أنشطتها النووية السلمية على التحلي بالشفافية الكاملة والتعاون الوثيق مع الوكالة الدولية بموجب التزامها الكامل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة، إلا أنها تشدد في هذا السياق علي الطبيعة الطوعية للبرتوكول الإضافي كأداة طوعية مكملة لاتفاقيات الضمانات الشاملة يعد الانضمام إليها قراراً سيادياً للدول، وتؤكد على رفضها الكامل لفرض هذا البروتوكول كمشروطية أمام سبل تعزيز التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، لتعارض ذلك مع أسس ومبادئ ونص معاهدة منع الانتشار الأسلحة النووية والمخرجات الصادرة عن مؤتمرات مراجعة المعاهدة.

السيد الرئيس،

تبدي مصر اهتماماً كبيراً بالتعليم والتدريب في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، مما دفعنا لإنشاء المدرسة الفنية المتقدمة لتكنولوجيا الطاقة النووية بمدينة الضبعة والتي تخرجت أولى دفعاتها في منتصف العام الماضي. كما تحرص مصر على توظيف ما لديها من خبرات وكوادر مؤهلة ومرافق بحثية في خدمة برامج الاستخدام السلمي للطاقة الذرية على المستوي الإقليمي والذي يشمل المجالين العربي والأفريقي، وذلك من خلال عضويتها في كل من الهيئة العربية للطاقة الذرية واتفاق التعاون الإقليمي

الأفريقي (AFRA) وانطلاقاً من اقتناعها الثابت بأهمية الارتقاء بمستوى التعاون الإقليمي في إطار الوكالة. وتتطلع مصر لإنشاء مركز إقليمي للتدريب والتعليم في المجال النووي بغرض العمل على نقل تكنولوجيا الاستخدامات السلمية لدول المنطقة في أفريقيا والشرق الأوسط وبالتنسيق والتعاون مع الوكالة. ولهذه الغاية، ندعو الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى زيادة تعزيز دعمها والتعاون معاً في تنفيذ هذا المركز التعليمي الإقليمي، والذي نعتقد أنه سيساهم بشكل أكبر في جعل مصر مركز ثقل إقليمي للتدريب والتعليم في المجال النووي وأيضاً لتعظيم تبادل الخبرات على المستوى الدولي.

السيد الرئيس،

استمراراً لجهود إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، ستطرح مصر مجدداً هذا العام مشروع قرار حول تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط دعماً للجهود المبذولة لتحقيق عالمية نظام الضمانات الشاملة كخطوة أساسية لإنشاء المنطقة. وتتطلع مصر لقيام مدير عام الوكالة بطرح رؤية جديدة تساعد على تحقيق تقدم في تنفيذ هذا القرار بما يراعي المستجدات الإقليمية والدولية الحالية. وفي هذا السياق، ترحب مصر بانعقاد الدورات الثلاثة الأولى من مؤتمر الأمم المتحدة لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط والنتائج الإيجابية التي تمخضت عنها وتتطلع لعقد الدورة الرابعة في نوفمبر ٢٠٢٤، حيث اكتسب هذا

المؤتمر زخماً متزايداً كمسار تفاوضي هام لتنفيذ قرار مؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة منع الانتشار لعام ١٩٩٥ ومخرجات مؤتمر المراجعة لعام ٢٠١٠، خاصة وأنه يمثل محاولة صادقة لبلورة معاهدة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل تلبي شواغل الجميع وتستند إلى مبدأ توافق الآراء، وتتطلع مصر لدور أكبر لسكرتارية الوكالة لتقديم الإضافة الفنية المرجوة للمناقشة الدائرة في إطار المؤتمر في نيويورك.

في الختام أود أن أعرب عن خالص تقدير مصر للجهود والدور الحيوي الذي يقوم بهما السيد رفائيل جروسي مدير عام الوكالة والسكرتارية من أجل خدمة الدول الأعضاء وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وقد حرصت مصر على دعم مبادرات المدير العام المختلفة الهادفة لدعم تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ولاسيما المبادرة المعنونة "أشعة الأمل" التي أطلقها المدير العام لدعم علاج مرض السرطان في أفريقيا وذلك على هامش قمة الاتحاد الأفريقي في شهر فبراير ٢٠٢٢.

وشكرا سيدي الرئيس.